



مشروع كلمة الوفد التونسي
خلال الدورة 49 لمجلس التنمية الصناعية
البند -03-

(فيينا، 12 جويلية 2021)

السيدة الرئيسة،
حضرات السيدات والسادة،

يضم وفد بلادي صوته إلى ما جاء في كلمتي كل من المجموعة العربية
والمجموعة الإفريقية ومجموعة ال-77 زائد الصين.

ويرحب وفد بلادي ببيان السيد المدير العام "لي يونغ" ويودّ أن يتقدم له بخالص
عبارات الشكر و التقدير، وهو على وشك مغادرتنا، على جهوده الدؤوبة وسعيه
المتواصل خلال مدة ولايته على رأس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل
دعم ومساندة الدول النامية لتحقيق التنمية الصناعية وأهداف التنمية المستدامة.

السيدة الرئيسة،

تتواصل انعكاسات الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كورونا على المستوى
الصحي والاجتماعي والاقتصادي على كافة الشعوب في العالم مما يستوجب تعزيز
التعاون الدولي لمجابهة هذا الوباء والتصدي لتداعياته انسجاما مع القرار رقم 2532
الذي تقدمت به تونس وفرنسا والمعتمد من قبل مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة في
جويلية 2020.

السيدة الرئيسة،

تشارك تونس اليوم في أشغال هذه الدورة بصفتها عضوا في المجلس وتحيط علما
بالتقرير السنوي للمدير العام للمنظمة وترحب بالمنجزات التي تحققت خاصة في إطار
البرامج الصناعية التنموية والمساعدة التقنية.

وإذ يثمن وفد بلادي الدور الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
خلال جائحة كورونا فيما يتعلق بدعم المبادرات في إطار المشاريع الوطنية الرامية
للتوقّي منها ومكافحتها فإنه يؤكد على أهمية مواصلة معاضدتها لجهود كافة الدول
وخاصة النامية منها من أجل تحقيق أهداف تنمية صناعية شاملة ومستدامة.

السيدة الرئيسة،

إن وفد بلادي يُؤكد مجدداً على أهمية مواصلة توسعة نطاق برنامج الشراكة مع الدول ليشمل دولاً أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار للطلبات التي تمّ تقديمها في هذا الإطار منذ سنوات. كما يدعو إلى مواصلة التعاون والتشاور مع البلدان الأعضاء من أجل إحداث برامج جديدة للتعاون الفني في مجالات التكنولوجيا الحديثة والتي تستجيب لحاجياتها وتمكنها من تحقيق أولوياتها فيما يتعلق بجهودها التنموية وذلك من أجل خلق فرص عمل للشباب وبناء القدرات.

السيدة الرئيسة،

يتبوأ القطاع الصناعي بتونس مكانة هامة في الاقتصاد الوطني ويشغّل قرابة 33% من اليد العاملة التونسية ويعدّ النسيج الصناعي 5,119 مؤسسة تشغل 10 أشخاص فما فوق منها 2,239 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها ويتوزع قطاعيا حول النسيج والملابس 30% والصناعة الغذائية 20% والصناعات الميكانيكية 12% والكيمياء 11% ومواد البناء 8% والكهرباء والإلكترونيك 6% وكل من الجلود والأحذية واللوح والصناعات الأخرى 4%. كما أن أكثر من 1419 مؤسسة صناعية تونسية متحصلة على شهادات مواصفات ولعل أهمها نظام إدارة الجودة.

السيدة الرئيسة،

بالنظر للأهمية القصوى التي تكتسيها الشركات التونسية الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد التونسي وما تعانیه من تداعيات سلبية ناجمة عن الجائحة يدعو وفد بلادي مجدداً إلى دعم جهود تونس من أجل تنفيذ استراتيجية الصناعة والابتكار لعام 2035 خاصة فيما يتعلق بتعزيز قدرة الصناعات على الصمود أمام انتشار فيروس كورونا وزيادة دعم الباعثين الشبان للمشاريع وتكثيف اندماج تونس في سلاسل القيمة العالمية ودعم وتعزيز البنية التحتية للتجارة الإلكترونية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية الابتكار وإقامة شراكات مع البحوث في التنمية الشاملة والمستدامة والاقتصاد الدائري و إجراء تقييم لنضج واستعداد الشركات المصنعة لضمان الانتقال السلس إلى الصناعة 4.0 وإنشاء محطات صناعية تجريبية ذكية ومبتكرة بالإضافة إلى الحد من التفاوت الجهوي.

وشكرا على حسن الاستماع.